



08 سبتمبر 2016

إلى السيدة والسادة مديرة ومديري  
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

مذكرة  
112X16

الموضوع: في شأن تنظيم عمليات التوجيه وإعادة التوجيه الخاصة بسلكي الجذوع المشتركة المهنية والبيكالوريا المهنية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد

وبعد؛ جوابا على التساؤلات التي ترد على الوزارة من مختلف جهات المملكة حول مسطرة التوجيه المهني، لاسيما فيما يتعلق بسريان مفعول المذكرة الوزارية المشار إليها في الموضوع أعلاه، يشرفني أن أخبركم أنه، انطلاقا من مبدأ التدرج الذي اعتمدته الوزارة في إرساء البكالوريا المهنية والمسارات المهنية بالتعليم الثانوي الإعدادي، وعملا بالقاعدة القانونية الجاري بها العمل من كون مقتضيات التنظيمية الجديدة تلغي ضمنا مقتضيات السابقة استيعاباً أو مخالفة، أصبح تنظيم التوجيه المهني، المتعلق بالمسارات المهنية بالتعليم الثانوي الإعدادي والبيكالوريا المهنية وأسلاك التكوين المهني، خاضعا لمقتضيات الدورية الوزارية رقم 023×16 (31 مارس 2016) في هذا الشأن، وأصبحت جميع مقتضيات السابقة ذات الصلة ملغاة فور صدور هذه الدورية.

وعليه، تطبق الشروط والإجراءات المسطرية الواردة في الدورية المذكورة دون غيرها من النصوص التنظيمية السابقة، على أن يتم تفعيل اللجنة الجهوية للتوجيه المهني التي يبقى لها كامل الصلاحية لتدقيق هذه الإجراءات وتحديد الصيغ والمعايير الممكن اعتمادها على مستوى الجهة في مختلف العمليات المنصوص عليها في هذه الدورية.

وفيما يتعلق بنفيع الجسور بين سلك التأهيل بالتكوين المهني والسنة الأولى من سلك البكالوريا المهنية، لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبار الحصول على شهادة السلك الإعدادي شرطا للاستفادة من هذا الجسر على اعتبار أن المادة 16 من القرار رقم 2385.06 (16 أكتوبر 2006) بشأن تنظيم امتحانات نيل شهادة البكالوريا كما تم تغييرها وتتميمها بالمادة الأولى من القرار رقم 52.16 (04 يناير 2016) لا تضع هذا الشرط لقبول الحاصلين على شهادة التأهيل المهني لاجتياز هذه الامتحانات كمرشحين رسميين. ونفس الشيء ينطبق على ولوج السنة الثانية من المسار المهني بالتعليم الثانوي الإعدادي من طرف فئة الحاصلين على دبلوم التخصص المهني، حيث سيتم لاحقا تعديل القرار رقم 2384.06 (16 أكتوبر 2006) بشأن تنظيم امتحانات نيل شهادة السلك الإعدادي ليشمل هاته الفئة.

وتقبلوا أزكى التحيات، والسلام.

عن وزير التربية الوطنية  
والتكوين المهني وتفويض منه  
الوزير العام  
يوسف بلقاسمي